عدد من المشاركين في دورة الحماية القانونية للصحفيين

الدورة هدفت إلى أكساب الصحافي المعلومات القانونية المرتبطة بالصحافة والمطبوعات

الإلمام بالقوانين يحمي الصحافي من الوقوع تحت طائلة المساءلة القانونية

اختتمت الدورة التدريبية حـول الحماية القانونية للصحافيين بمعهد التأهيـل والتدريب للإعلاميين بعدن التي نظمتها لجنة التدريب والتأهيل بنقابة الصحفيين اليمنيين بالتعاون مع برنامج (الاسـتثمار في المسـتقبل) لتجنيب الصحافييـن الوقوع تحت المساءلة القانونية ومن أجل العمل بمهنية أفضل.

(14 أكتوبر) اسـتطلعت آراء المشـاركين في الـدورة وكانت الحصيلة التالية:

جانب من المشاركين في دورة الحماية القانونية للصحفيين

لقاءات / نبيلة عبده محمد

بداية قالت الأخت / دنيا هاني صحفية في « 14 أكتوبر» :
هـذه الدورة من أهم الدورات عن الحمايـة القانونية للإعلامي فقد عرفته بالكثير من القوانين المهمة التي تحفظ له كصحفي حريته في التعبير عن الرأي وكيف يقوم بتوثيق المعلومات بشكل يحميـه من المسـاءلة القانونية . وقد قام المدربـون المختصون بطرح أهمية المعرفة والالتزام بالقوانين والمعاهدات والمواثيق الدولية حتى تكون ضمانة قانونية بالمستقبل وتناولوا الكثير من المواضيع والقوانين المهمة..
و كانت الجلسات رائعة ومفيدة أوصلتني إلى معرفة أهمية مهنة الصحافة كسـلطة رابعة تقوم بتوصيل هـدف نبيل وكيف نقوم بتوصيل هذه الرسالة بحرفية تامة للقارئ ومعرفة مالنا من حقوق وما علينا من واجبات والتزامات يجب التقيد بها وعدم تجاوزها وإلا كانت العواقب وخيمة.
وأضافت قائلة : استفدت كثيراً واشكر كل القائمين على هذه الدورة والذين أتاحوا لنا الفرصة للمشاركة فيها.
واثنت على «المدربين (غازي السامعي) و(محمد المسـوري) اللذين قاما بتوصيل المعلومات وتعريفنا الهدف الرئيسي لهذه الدورة وهو الحماية القانونية للإعلامي» .

امل المدحجي

شروط حق النقد

الأخت أمل حزام المذحجي رئيس قسم التحقيقـات «الصفحـة الاقتصاديـة» فـي صحيفة
(14 أكتوبر) وعضو في برنامج الاستثمار في المستقبلقالت :
إن الدورة قيمة جداً بالنسبة لنا كصحفيين حيث عرفتنا بالمعاهدات والمواثيق الدولية والقوانين الوطنيـة والضوابط القانونية وشروط حق النقد في الكتابة الصحفية.
لتجنـب الوقـوع فـي المسـاءلة القانونيـة ولحمايـة الصحفي نفسه.
وأضافـت : نقرأ العديد مـن أخبار المحاكم ولكنـي عرفت لاول مرة الأخطاء الشـائعة التي يرتكبها الصحفي في تداول المشكلة وربما ليس لغرض الشهرة ولكن لعدم معرفته بالقوانين والشروط وعدم وجود الاستشـارات القانونية في مرافقنا الحكومية وعدم تأهيل الصحفيين في دورات تدريبية لرفع الوعي القانوني والحد من المزالق التي يقع فيها الصحفي وهو يتناول مشكلة ما بالذات في الأخبار والتحقيقات والمحاكمات: مؤكدة أن الوقت كان قصيراً جداً (ثلاثة أيام) لاسـتيعاب الكم الهائل من المعلومات عن حرية الرأي والتعبير وقانون الجرائم والعقوبات والتحقق من المعلومات ، وكيف للصحفي أن يدافع عن نفسه أمام سلطات التحقيق وكيف يتجنب المساءلة القانونية بجريمة السب والقذف عند نقد الموظف أو الشخص العام وماهي خلفيات نشر المعلومات دون التحقق من المصدر وسـرية المحاكمة وأثرها على الجاني أو المجني عليه أو المجتمع.
وأضافت: لذا قررت من اليوم معرفة كل حقوقي القانونية وتغيير أسلوب النقد باستخدام ألفاظ مناسبة وتوصيل الرسالة بطريقة صحيحة.

رفع مستوى الوعي القانوني

وقال فؤاد قائد علي صحفي في وكالة (سبأ) فرع عدن:
على مدى ثلاثة أيام متواصلة من 16-18 أكتوبر 2010م أقيمت الدورة التدريبية الثالثة حول الحمايـة القانونية للإعلاميين التي ينظمها مشروع الاستثمار في المستقبل في محافظة عدن برعاية نقابة الصحفيين اليمنيين في إطار إسـتراتيجية تطوير القدرات المهنيـة للإعلاميين وقدم خلالهـا مدربو الـدورة وهم نخبة من الاختصاصيين القانونييـن المعلومات القيمة التي عادت بالفائدة العلمية والمعرفية والعملية على المتدربين والتي من شـانها أن تسـاعدهم في حياتهم العمليـة على التعامل مـع مختلف المواد الصحفية بمهنيـة عالية وتجنبهـم الوقوع في مصيـدة الأخطاء القانونيـة وترفـع من مسـتوى وعيهـم بالإضافة إلـى إلمامهم بنصوص قانونية بالغة الأهمية تتعلق بالعمل الصحفي.

فؤاد قائد علي

قدرات متميزة

وقال الأخ / عبدالرحمن المحمدي نائب رئيس تحريـر صحيفة (أخبار عدن) :
إن هذه الدورة استثنائية وخاصة أنها أقيمـت بعدن واهتمت الدورة التـي تحمـل عنـوان (الحمايـة القانونيـة للصحفييـن) برفـع مسـتوى الوعـي القانونـي لدى المتدربين.
وأضاف فـي حديثـه: إن الدورة حققت أهدافها بشكل متميز وذلك يعـود للمدربين الذيـن يمتلكون مهارات عالية وقدرات متميزة في إيصال المعلومة بشكل سلس وبسيط.
وأكـد أن الصحفييـن في أمـس الحاجـة لـدورات تدريبية في مجال الثقافـة الحقوقية لتجنيبهم المسـاءلة القانونية آملاً من لجنة التدريب بالنقابة تكثيف هـذه الدورات التي تصقل مهارات الصحفيين وتحسن من أدائهم وتحميهم من المساءلة القانونية وفي الختام شـكر باسـم المتدربين المحامي / غازي السـامعي والمحامي / محمد المسوري اللذين قاما بالتدريب في هذه الدورة وقال الأمـين العام للنقابة / مـروان دماج الـذي كان حاضراً منذ الوهلة الأولى ومعه نقيب الصحفيين بفرع النقابة (بعدن) / الأخ محمود ثابت لاننسى دور منسق الدورة الزميل / رياض السامعي الذي اثبت مقدرته على تنفيذ مشاريع دورات وفي الظروف الصعبة والاستثنائية إلى جانب إلمامهم بحقوقهم الصحفية التي أقرتها المواثيق الدولية والقوانين المحلية النافذة.
وأضاف : تلقى المتدربون خلال الدورة المتميزة محاضرات مهمة وحيوية ذات صلة بالحماية القانونية للإعلاميين تناولت بتفصيل عميق وبتقديم متميز من قبل المدربين جوانب أساسية من حرية الـرأي والتعبير فـي المعاهـدات والمواثيق الدولية والضمانات القانونيـة المحققة لتلك الحرية بالإضافة إلى مقارنة بين حرية الإعلام فـي المواثيق الدولية والتشـريعات المحليـة التي تلقي الضوء على مكانة الإعلام وضرورة تحرير الصحفي من العوائق التي تحول دون تحقيق مهمته .

عبد الرحمن المحمدي

وقالت الأخت/ لبنى الخطيب رئيسـة قسـم الدراسات والبحوث الإعلامية في معهد والتدريب والتأهيل الإعلامي بعدن .
«إن هـذه أول مشـاركة بـدورة هادفة إلـى تعزيـز المعلومات القانونية للصحفي والإعلامي، والاسـتفادة سـوف تتجسـد في الكتابات الصحفية القادمة، إذ سـتتميز بالبعد عن تناول مواضيع تعرضني للمسـاءلة القانونية كوني لا املك الأسـس المعرفية والوعي القانوني للصحفي. وما اكتسـبته من مهارات في الدورة اسـتندت إلى عدد من المواضيع لرفع وعينا القانوني تجاهها مع توخـي الحذر فـي تناولها، وبعد اكتسـابي وزملائـي المتدربين للعديد من مفاتيح العمل الصحفي سنستند إلى القانون والحجة في كتاباتنا.
وهدفت الدورة إطلاع الصحفيين على المعلومات المهمة لتنمية قدراتهم الصحفية وتزويدهم بالثقافة القانونية ليحموا أنفسهم من أي مساءلة قانونية في المسـتقبل، ورغم أن ثلاثة أيام غير كافية نتمنـى تواصل الـدورات لتعزيز ما تدربنا عليه ولتوسـيع مداركنـا القانونيـة، وهنا أشـكر المنظميـن للـدورة والقائمين عليها وشـكر خاص للمدربين المحاميين محمد المسوري وغازي السـامعي اللذين وضعا بين أيدينا الكثير مـن المعارف من مواد الدستور اليمني وقانون العقوبات أو قانون الصحافة والمطبوعات كمرجعية قانونية نحصن أنفسنا بها من أي مساءلة قانونية عما نتناوله صحفيا وإعلامياً في المستقبل.

لبنى الخطيب

تغطيه أخبار المحاكمات والتحقيقات

وقال الأخ/ وحيد الشاطري صحفي في صحيفة «22مايو»
قدمـت الـدورة الثالثـة للحمايـة القانونيـة للإعلاميـين التي أقيمت بعدن للفترة مـن «16- 18- 10-2010 م» معارف نظرية وتطبيقية وتدريـب مجموعات بين المشـاركين وعددهم «18» صحفياً وصحفية وتلقي المحاضرات في مفهوم الحقوق والحماية القانونية للإعلاميين حيث كنا نجهل أشياء كثيرة تضمن الحماية القانونيـة للإعلاميين عندما يقومون بنشـر أخبـار أو مقالات أو تحقيقات.
وأضاف إنه على مدى ثلاثة أيام من زمن الدورة ألقيت محاضرات من قبل المحاميين محمد المسوري وغازي السامعي ذوي الكفاءة العالية في توصيل المعلومة للمشاركين حول الحماية القانونية وتجنب المساءلة القانونية بجريمة السب والقذف عند نقد الموظف أو الشخص العام، وكيفية الدفاع أمام سلطات التحقيق، والضوابط القانونية لتغطية الأخبار والتحقيقات والمحاكمات، وتجنب الأخطاء الشائعة في ضوء قواعد تفسير القاضي للمادة الصحفية.

وحيد الشلطري

الاستشارة القانونية حول المواد الخبرية

وأشار الأخ/ مروان دماج الأمين العام لنقابة الصحفيين
إلى أهمية هـذه الدورة لرفع الوعي القانونـي لدى الصحفيين وتعريفهم بحقوقهم القانونية اتجاه أنفسهم وتجاه المجتمع من أجل أن تخطى الصحافة بمصداقية لدى المجتمع، والشيء الآخر هو وجود هؤلاء المدربين المحاميين الذين يمكن اللجوء إليهم فـي وقت الحاجة لتلقي الاستشارة القانونية حول المواد الخبرية والتحقيقات وإعـادة تحرير المواد بالشـكل الصحيح، مؤكداً أن الصحافـة الحكومية تملـك الرقابـة الفعلية التي يحتاجها الصحفي، أما بالنسـبة للصحافة الأهلية والحزبية فالرقابة القانونية فيها غائبة وهذا عيب مهني كبير.
وأضـاف الأميـن العـام لنقابـة الصحفييـن من الضروري اسـتمرارية مثل هذه الـدورات ليحظى الصحافيون بالحماية القانونية ويرتقوا بمسـتوى أدائهم المهنـي في تلقـي المعلومـات الصحيحة وإيصالهـا للقـراء بصـورة جيدة وعـدم التعرض للمساءلة القانونية بسـبب غياب الوعي القانوني أثناء كتابة المواد الصحفية.

الكتابة بأعلى سقف من الحرية الممكنة

وقال غازي السامعي المحامي «مدر ب في الدورة»
إن هذه الدورة هي الثالثة من نوعها التي تم تنظيمها للصحافيين من أجـل أن يكتسـبوا المعلومـات القانونية المرتبطـة تحديداً بالصحافة والمطبوعات، وقانون العقوبات والعديد من القوانين الأخرى. إلى جانب المواثيق والمعاهدات الدولية التي تعني بحرية الـرأي والتعبير، لتجعل الصحفي يكتب بأعلى سـقف من الحرية الممكنة وبمهنية عالية..
فالحماية القانونية هي الدرع الواقيـة التي تحمي الصحفيين من الوقوع تحت مساءلة القانون، علماً أن العديد من الصحفيين والإعلاميين يساقون إلى المحاكم بسبب أخطائهم الكتابية دون علـم وابتعادهم عن القانون وما لهم مـن حقوق وما عليهم من واجبات قانونية عند كتابة المادة الصحفية.

استيعاب الجوانب القانونية

وأوضح الأخ/ محمد المسوري «مدرب في برنامج الاستثمار»
أن الأخوة الصحفيين والإعلاميين غير مطلعين على القوانين وقد رأيت ذلك من خلال الدورة التي عقدناها، ولكن في كل دورة يسـتوعب العديد من الصحفيين والإعلاميين الجوانب القانونية بنسبة كبيرة والاستفادة في مجال عملهم الصحفي ولكن بعضهم بمجرد خروجهم من الدورة ينسـون تلك المعلومات وشـدد على ضرورة التزام جميع الصحفيين والإعلاميين المشاركين بتطبيق ما تلقـوه في الدورات لتجنـب الوقوع تحت طائلـة القانون فهذه الدورات تنظم من أجل أن يعرفوا كيفية إيصال الرسالة المطلوبة إلى المجتمع وإلى الرأي العام دون أن ندخل تحت طائلة العقاب.
أضاف في حديثه: هناك صحافيون يكتبون بمهنية ومنهم بمجرد الشهرة ومنهم من يكتب دون علم أو اطلاع للتأكد التام من صحة المعلومة قبل نشرها.
وبالنسـبة لوزارة الإعلام نرجـو منها الابتعاد عـن التدخل في الجانب الصحفـي قانونياً لأن تدخلها فيه انتهاك لحرية الصحافة .. كما أن وزارة الشـئون القانونية هي الجهة الرسـمية المؤهلة لمعاقبة المخالفين.

جانب من المشاركين في دورة الحماية القانونية للصحفيين

عدد من المكرمين في دورة الحماية القانونية للصحفيين

معركة الاقتصاد والتنمية هي رهاننا لصنع المستقبل الأفضل للوطن

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية